الآثار الاجتماعية والتربوية المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع

إعداد

أ/ عمر مكرم على الشبشيري
باحث دكتوراه قسم أصول التربية
كلية التربية – جامعة طنطا

المجلد (٧٨) العدد (الثاني) الجزء (الثاني) أبريل ٢٠٢٠م

مقدمة

يتضمن العدل كثيراً من العلاقات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية والأخلاقية التى تربط بين الناس فإذا ساد العدل فى المجتمع عاش الناس فى أمن على أنفسهم وأهلهم وأموالهم.

ويعد العدل قيمة عليا تهيمن على أنظمة المجتمع كلها ومنها النظام التربوي التعليمي، كما أنها وسيلة تربوية لتوثيق الصلة بين أبناء المجتمع عن طريق تحقيق تكافؤ الفرص بينهم."(**العقاد، ١٩٧١: ٤٧).**

وميادين العدل كثيرة جداً من أهمها العدل الاجتماعى فهو الميزان الذى يبنى جميع العلاقات الاجتماعية؛وهو قاعدة التعامل التى تبنى جميع التصرفات الانساني،والعدل التربوى الذى يهدف إلى تحقيق مبدأ تكافوء الفرص التعليمية **(الصويان، ٢٠١١: ١٣).**

وتسعى المجتمعات لإقامة العدل، ومنها المجتمع المصري انطلاقاً من أن العدل أحد حقوق الإنسان، بل ومبدأ مهم يحتوى على مجموعة من القيم؛ لتحقيق الأمن والأمان داخل المجتمع ومن ثم الاستقرار والطمأنينة، كما أن تحقيق العدل أصبح شرطًا للحراك والدينامية داخل المجتمع" أهم ما يستدعيه تحقيق مبدأ العدل اجتماعياً، ضرورة التخلص الجمعي من رواسب التكيف الطوعي ضمن منظومة الفساد المعمم التي رعاها النظام السابق على ثورة يناير خلال العقود الأربعة الأخيرة، حيث كان هذا التكيف أو الاندراج ضمن منظومة الفساد بمثابة أسلوب للعيش وكأحد الأسس الرئيسة الناظمة للعلاقات الاجتماعية، ويجب أن يحل محل الفساد المعمم الذي قد يستفيد منه الجميع بطريقة لحظية، نظام جديد للعلاقات، قائم على التوزيع المنصف للدخل والثروات بين كافة الأفراد والجماعات الاجتماعية"(محمد عبد الشفيع ، ٢٠١٣: ١٠).

إن أى مجتمع يريد لنفسه البقاء، والاستقرار، وتحقيق الطمأنينة والراحة، لابد له من توفير العدل، فتطبيق العدل هو المصل الواقي من الثورات، ويتم تطبيق العدل داخل أي مجتمع من خلال مجموعة من الأفعال سواء أكانت اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، والتي يلتزم بها أفراد المجتمع ويكون كل منهم على وعى بها، **وتوصلت إحدى**

الدراسات إلى أن الفقر يحدث في الغالب من سوء الوضع في المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية، وأن الإسلام يرفض النظرة الرأسمالية إلى الفقر(**سيد جان بيان: ١٩٨١**)، كما توصلت إحدى الدراسات أن نظام التعليم في مصر قد أخفق في توفير حق التعليم حيث إنه أداة للتمايز الطبقي الاجتماعي(**شبل بدران: ١٩٩٠، ٨٢-٩٨**). ومما سبق أن غياب العدل بين أبناء المجتمع يتولد عنه مجموعة من الآثار الاجتماعية والتربوية التى تضر المجتمع المجتمع المصري والتى يجب البحث عنها وهذا ما يتناوله البحث الحالي

مشكلة البحث وتساؤلاته

لقد أصبح تحقيق العدل بين أبناء المجتمع هدفًا إنسانيًّا ساميًا، ومطمحًا يتطلع إليه الناس، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، والتى نادت إلى العيش والحرية والعدالة الاجتماعية، لقد أتت ثورة ٢٥ يناير كرد فعل لما يعانيه المجتمع المصرى فى الأونة الأخيرة من سوء تطبيق مفهوم العدل؛ فغياب مبدأ العدل داخل المجتمع أدى إلى ظهور مجموعة من الآثار الاجتماعية، والتربوية السلبية، وتسعى هذه الدراسة إلى التعمق في فهم الآثار المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع، ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالى:

ما أهم الآثار المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع المصري؟

ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

١) ما الإطار المفاهيمى لمفهوم العدل؟

٢) ما الأبعاد الاجتماعية والتربوية التى غاب عنها العدل في المجتمع المصري؟

٣) كيف يمكن مواجهة الآثار المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع المصري؟

هدف البحث

تهدف الدراسة إلى الكشف عن الآثار الاجتماعية والتربوية المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع المصري.

أهمية البحث

تنبثق أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، كونها تناقش موضوعًا من الموضوعات المهمة التي تتعلق بالكشف عن الآثار السلبية الاجتماعية والتربوية

المترتبة على غياب مبدأ العدل، كما تأتى أهمية هذا الموضوع من أهمية تحقيق العدل في المجتمع؛ فبتحقيق العدل في المجتمع.

منهج البحث

يستخدم الباحث المنهج الوصفى التحليلى وهو منهج يتناول ما هو كائن من ظواهر أو وقائع وأحداث؛ ويقوم بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الافراد والجماعات(**جابر، وكاظم،١٩٧٨: ١٣٦-١٣٨**).

حدود البحث

نظرًا للإجراءات المتبعة في هذه الدراسة، فإن محددات الدراسة جاءت كما يلي:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على دراسة الآثار الاجتماعية والتربوية المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع
- الحدود الزمنية: تتم الدراسة في المدة من ٢٠١٧إلى ٢٠١٨م.

مصطلحات البحث

١- الأثر

الأثر مفرد، والجمع آثار، وأثور. ويطلق على معان متعددة منها: بقية الشيء، وتقديم الشيء، وذكر الشيء، والخبر(**الرازى، ١٩٧٩: ١٠٣**)، وأثر" الهمزة، والثاء، والراء، له ثلاثة أصول: تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء الباقي(**المرجع السابق، ٥٣**)، وقال ابن منظور: الأثر- بالتحريك - ما بقي من رسم الشيء، والتأثر: إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء ترك فيه أثرا(**ابن منظور، ١٤١٤: ٢٦٥**). كما يعرفه الجيرجانى بأنه هو حصول ما يدل على وجود الشئ والنتيجة، وقال الجرجانى: الأثر له ثلاثة معانى؛ الأول يعنى النتيجة، وهو الخاص من الشئ، والثانى بمعنى العلامة، والثالث بمعنى الجزء(**الجرجانى، ١٩٩٢: ٣٠٢**).

ويعرف الآثر اصطلاحاً: هى اللوازم المعللة بالشئ، أو هى الأمور التى تنتج عن الشئ المسبب لها(محمد إبراهيم ، ٢٠١١: ٥) .

ويعرف الباحث الآثر إجرائياً بأنه: ما يترتب على الشيئ.

١- **العدل** :"مزيج من القيم الاجتماعية والاخلاقيه فهو يفيد الانصاف "الميزان – الاعتدال – الاستقامة– أما العدل الإلهى فهو مركب من هذه القيم والفضائل(محمد خدورى، ١٩٩٨: ٤٥).

كما يمكن تعريف العدل بأنه" مبدأ أخلاقي يتم في ضوئه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات، وفي توزيع الفرص، وفي الثواب والعقاب، ومن ثم فإنه يحقق الانسجام والسلام بين أعضاء المجتمع الواحد، ويمنحهم الفرصة لبناء مجتمع قادر على الانجاز والاستمرار في الحياة، ويتأسس المبدأ الأخلاقي للعدل على النظرة للفرد أنه إنسان يتساوى في إنسانيته مع الآخرين وأن البشر وإن اختلفوا فإنهم جميعاً يشتركون في كونهم بشرا" (**أحمد أبوزيد : ٢٠١١، ٧**) .

ويعرف الباحث العدل إجرائياً: بأنه تلك الحالة التى ينتفي فيها الظلم والقهر والاستغلال من الثروة أو السلطة أو كليهما.

الدراسات السابقة

فيما يلي عرض الدراسات السابقة مع التأكيد على أن المحك الرئيسي في أولوية العرض هو التسلسل الزمني من الأحدث للأقدم:

المحور الأول: دراسات خاصة بالجهود التربوية لبعض المؤسسات

١- دراسة حسن السيد حسن خليل (٢٠١٠): المتطلبات التربوية لمبدأ العدل في الإسلام.

استهدفت الدراسة الوقوف على المتطلبات التربوية اللازمة لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في الإسلام ومعرفة مدى وعى طلاب جامعة الأزهر بتلك المتطلبات كما استهدفت الدراسة عرض بعض التطبيقات التربوية لمبدأ العدالة الاجتماعية في الإسلام وكذلك التعرف على الآثار التربوية المترتبة على معرفة مبدأ العدالة الاجتماعية في الإسلام ثم وضع تصور مقترح لتوفير تلك المتطلبات في المؤسسات التربوية بصفه عامه والجامعية بصفه خاصة واستخدم الباحث المنهج الوصفي للوقوف على المتطلبات التربوية اللازمة لتحقيق مبدأالعداله الاجتماعية في الإسلام كما استخدم الباحث استبانه من إعداده لمعرفة مدى توفر تلك المبادئ لدى طلاب

جامعة الأزهر وقد توصل الباحث إلى جملة من النتائج من أهمها أن العدالة الاجتماعية في الإسلام عدالة شامله تتناول جميع مظاهر الحياة أن العدالة المطلقة تقضى أن تتفاوت الأرزاق وان الإسلام يحتم الكفاية لكل فرد.

٢ – دراسة عوض توفيق عوض(١٩٩٢): علاقة مجانية تعليم المرحلة الأولي في مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ، دراسة تاريخية من ١٩٢٣ إلى ١٩٨١ : والتي استهدفت التعرف على تطور تطبيق مجانية التعليم بالمرحلة الأولي وعلاقته بتحقيق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ وذلك من خلال التعرف على القوى والعوامل والتشريعات والإجراءات المتعلقة بتنفيذ مجانية هذا التعليم خلال الفترة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٨١، كما سعت الدراسة إلى التعرف على مدى تحقيق إجراءات تنفيذ مجانية التعليم في المرحلة الأولي للعدالة بين التلاميذ في مجالات الأهداف المبتغاة من مجانية تعليم هذه المرحلة، ومكانة وأوضاع معلميها، ومستوى الرعاية التي تقدمها لتلاميذها ومستوى كفاية تنظيماتها الإدارية، وإلى الخروج من هذا التطور التاريخي ببعض المقترحات التي يستفاد به في الواقع الحالي وقد استخدم الباحث المنهج التاريخي وما ينطوي عليه من فنيات تقوم على جمع المعلومات من المصادر الأصلية والثانوية وتفسير القرارات وتطبيق التصور المضبوط في التنظيم والعرض واستخلاص بعض الدروس المستفادة وأتضح من أهم ما توصلت إليه الدراسة أن مجانية تعليم المرحلة الأولى خلال الفترة من عام ١٩٢٣ إلى عام ١٩٨١، لم تقترن بشكل تام بتحقيق العدالة الاجتماعية بين التلاميذ في مجالات: الأهداف المبتغاة من تعليم المرحلة الأولي، مكانة وأوضاع معلمي المرحلة الأولي، مستوى رعاية تلاميذ المرحلة الولي، مستوى كفاية التنظيمات الإدارية الخاصة بمدارس المرحلة الأولى.

٣– دراسة نبيه أبو اليزيد متولي (١٩٩٢م):القيم التربوية المتضمنة في مبدأ الشورى في الإسلام. هدفت الدراسة إلى استنباط القيم وتحليل الشورى كمنهج اسلامى يضبط العلاقات داخل المجتمع للوقوف على المضمون التربوي لهذا المنهج والقيم التي يسعى إلى تأكيدها عند بناء الشخصية المسلمة والإنسان المسلم،واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي بهدف التعرف على الوقائع والأحداث التي كانت الشورى

فيها واقعا وممارسة حقيقية منذ عهد الرسول (ص)حتى عهد مدة الخلافة وذلك بهدف استنباط القيم التربوية للشورى من تلك الممارسات كما استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى للنصوص ألقرانيه والأحاديث النبوية وأقوال الصحابة من الخلفاء الراشدين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج، أهمها يعد مبدأ الشورى من المبادئ الهامة في الإسلام وما يؤكد ذلك مجموعه الأدلة الواردة في القران الكريم والسنة النبوية المطهرة ومنها ذكر هذا المبدأ بصورة مفرده في القران الكريم هي سورة الشورى، وتعد الشورى مبدأ له فلسفه وتطبيق كما أن له ضرورة اجتماعيه يجب الاهتمام بما ورد فيها من قيم كما تحقق الشورى بناء شخصيه قويه للفرد المسلم كما تعد واحدة من أهم وسائل الاتصال التربوي.

٤- دراسة كمال احمد عبد رباح (١٩٨٦م):مفهوم الحرية في الفكر الاسلامى وأثره في التربية الإسلامية.هدفت من الدراسة وأثره في التربية :هدفت الدراسة إلى البحث عن مفهوم الحرية في الفكر الاسلامى وأثره في التربية الاسلاميه من خلال إبراز تصور الإسلام لمفهوم الحرية من خلال التربية . فقد قدم الإنسان مفهوم جديدا للحرية باعتبار أنها أمر مفطور في الإنسان فهي رغبة أصيله في الطبيعة الانسانيه ولهذا فمضمونها في الإسلام مضمون اخلاقى يشمل الوجود الانسانى بأكمله ففكرة الحرية هي الفكرة المحورية التي تقوم عليها غالبية الجوانب المختلفة للعملية التربوية من مسئولية وإلزام وجزاء بل إن القول بالحرية يعنى القول بوجود التربية والقول بوجود التربية يعنى القول بالحرية، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي الذي فرضته مراجعة التطور المذهبي لمفهوم الحرية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعه من النتائج أهمها: أن الحرية في الإسلام حرية ربانيه تنبثق من أصول عقيدة مستمدة من منهج عمل الهي، أن الحرية ربانيه فهي ربانية الغاية والوجهة وربانية المصدر والمنهج، للحرية العديد من الخصائص أهمها الشمولية فهي شامله لكل مكونات الطبيعة الانسانيه، التوازن مع مشيئته المحدودة ومشيئة الله المطلقة لكل زمان ومكان.

٥ – دراسة أحمد محمد عيسي(١٩٨١): العدل في القرآن الكريم :وقد استهدفت هذه الدراسة توضيح معنى العدل في كتاب الله واستظهار الكثير من كتب التفسير والحديث عن الأنبياء وآثار الخلفاء وما بذلوا من جهود لإقامة العدل ونشره بين الناس

على أنه أصل من أصول الإسلام وقاعدة أولي للإصلاح. وقد استخدم الباحث منهجا أصوليا اعتمد فيه على تفسير آيات العدل في القرآن الكريم، وربط بين العدل والتكليف كما وضح الباحث من خلال دراسته دور الشرائع السماوية ودعوتها لتحقيق العدالة. وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن العالم كله في حاجة ماسة إلى إقامة العدل كحاجته إلى الماء والهواء، واهتمام الإسلام بالأسرة ونظامها والحرص على وحدتها بإقامة العدل ومن مظاهر العدل أن لكل جريمة في الشرع العقوبة المناسبة.

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات العربية السابقة ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بموضوع الدراسة يمكن القول إن بعض هذه الدراسات أشارت بشكل مباشر أو غير مباشر إلى: مبدأين مهمين من مبادئ الإسلام وهما دراسة نبيه أبو اليزيد والتى تناولت مبدأ الشورى ودراسة كمال رباح التى تناولت مبدأ الحرية، كما تناول البعض منها مفهوم العدل في القرآن الكريم كدراسة أحمد محمد عيسى، ودراسة حسن السيد حسن خليل والتى تناولت المتطلبات التربوية لمبدأ العدل في الإسلام، **وبصفة عامة يمكن القول إن الدراسة الحالية قد استفادت من معظم الدراسات السابقة فيما يلي:**

١- ألقت بعض الدراسات الضوء على مفهوم العدل .

٢- أفادت الدراسات السابقة الباحث في الاطلاع على الأدوات المستخدمة في هذه الدراسات في تأكيد مسوغات الدراسة من حيث أهمية العدل كمبدأ عام يقوم عليه صلاح المجتمع

٣- الاطلاع على المناهج المستخدمة في معالجة تلك الموضيع وأهمها المنهج الوصفي .

٤-أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

تتفق تلك الدراسة مع الدراسات السابقة في سعيها إلى دراسة أحد مبادئ الإسلام الحاكمة كالشورى والحرية والعدل، كما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في أن بعضاً منها مفهوم العدل لكنها لم تتطرق إلى الآثار المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع وهو ما تتناوله الدراسة الحالية.

وللكشف عن الآثار السلبية المترتبة على غياب نبدأ العدل في المجتمع يسير البحث وفق المحاور التالية :

المحور الأول: الإطار المفاهيمى للعدل

١ – العدل من منظور لغوى

للعدل مجموعة من المعاني اللغوية التى توضحها لنا قواميس اللغة ففي المعجم الوسيط يأتى العدل بمعنى القصد في الأمور، وهو خلاف الجور(**الفيروز أبادى، ١٩٥٢: ١٠٤٠).**

ويأتي العدل في معجم مقاييس اللغة بمعنى الاستواء والمساواة والفداء والاستقامة " ويقال: عدلته حتى اعتدل، أى قيمته حتى استقام واستوى، ومنه المعتدلة من النوق أى المستوية المعتدلة"(**أبو الحسين بن زكريا، ١٩٧٩: ٢٤٦-٢٤٧).**

كما يضيف المعجم الوسيط بعض المعانى المهمة للعدل كالاستقامة،المساواة، الإنصاف، النظير، والمثل (**إبراهيم مصطفى وآخرون، دت: ٥٨٥).**

وقد وردت مجموعة من المعاني اللغوية لكلمة العدل في مختار الصحاح أهمها، المِثْلُ،ورضا النفس، والمساواة، والقسط، والفداء (**الرازى، ١٩٧٦: ٤٥١).** وقيل العدل مصدر بمعنى العدالة وهو الاعتدال والاستقامة والميل إلى الحق(**الجرجانى، دت: ١٥٣).**

ومما سبق يتضح أن المعني اللغوي لمبدأ العدل ثري بكثير من القيم المهمة والحيوية التي تفيد مجتمعنا الحاضر، والتي بتطبيقها سيصبح لمجتمعنا مكانة فريدة، ومن هذه القيم الانصاف، المساواة، المثل، الاستواء، الفداء، القسط، الرضا، النظير، الاستقامة

كما يتضح أن المعنى اللغوي للعدل يحمل معاني عظيمة تمثل مبادئ حاكمة لبناء المجتع من خلال بناء أفراد قادرين على التعامل مع بعضهم البعض، فالمساواة بين الناس إنما تكون فيما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات لكي تستقيم الحياة.

٢- العدل من منظور اصطلاحى

يعرف العدل في الشرع بأنه الحكم بالحقّ(**أبو الحسين بن زكريا، ١٩٩٩: ٢٤٦)** ، ومنه قول اللّه تعالى:﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (سورة الطلاق الآية

٢)، وعرف العدل شرعًا أنه" القسط اللازم للاستواء وهو استعمال الأمور في مواضعها، وأوقاتها، ووجوهها، ومقاديرها من غير سرف ولاتقصير، ولاتقديم ولاتأخير(**الجاحظ، ١٩٨٩: ٢٨**)."ويعرف ابن حزم العدل شرعاً" بأن تعطى من نفسك الواجب وتأخذه"(**ابن حزم ، ١٩٧٩: ٨١**) .

ويعرّف الشيخ "محمد الغزالي" العدل بأنه:" المساواة في الحقوق العامة والواجبات، ويمكن إحصاء الحقوق العامة وإقامة الشرائع المحترمة لحمايتها، لكن هناك حقوقاً خاصة لابد من تقريرها ويستحيل قبول المساواة فيها، وهذه الحقوق تتبع التفاوت الطبيعي الموجود في الأشخاص والأشياء"(**الغزالى، ١٩٦٣: ٢٨**).

كما يمكن تعريف العدل أنه" كل ما يعبر عن كون كل فرد من أفراد المجتمع على خط مناسب من الحرية، وكون كل المجتمعات على قدر معين من السيادة بعضها على البعض منعاً للظلم واستخداما لمختلف الأفراد والمجتمعات فيما تقتضيه المصالح الاجتماعية)(**أبو الأعلى المودودى، ١٩٧٤: ١٣٣**) .

كما يمكن تعريف العدل بأنه" مبدأ أخلاقي يتم في ضوئه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات، وفي توزيع الفرص، وفي الثواب والعقاب، ومن ثم فإنه يحقق الانسجام والسلام بين أعضاء المجتمع الواحد، ويمنحهم الفرصة لبناء مجتمع قادر على الانجاز والاستمرار في الحياة، ويتأسس المبدأ الأخلاقي للعدل على النظرة للفرد أنه إنسان يتساوى في إنسانيته مع الآخرين وأن البشر وإن اختلفوا فإنهم جميعاً يشتركون في كونهم بشرا"(**أحمد أبو زيد، ٢٠١١: ٧**).

المحور الثانى: الأبعاد الاجتماعية والتربوية وآثرها المرتبة على غياب العدل في المجتمع المصري .

١- الأبعاد الاجتماعية وآثارها المترتبة على غياب مبدأ العدل في المجتمع المصري.

يحفز العدل التماسك الاجتماعي، لئلا يستجيب المجتمع لدواعى التنافر والتصادم الصادرين عن غيابه بين طبقات المجتمع المختلفة، أو وجود مشاعر التفرقة والتميز في الشغل أو في الاستفادة غير المتكافئة من الثروة العامة، أو وجود ضعف يطال بعض الفئات المحرومة، أو اختلال في اكتساب الحقوق الأساسية، مما يجعل

الحراك الاجتماعي لتحقيق العدل المفقود مشروعاً وبلا شك يؤثر ذلك في الأمن الاجتماعي ويعرض المجتمع إلى مخاطر جسيمة يمكن أن تؤدى إلى مجازر وخروقات خطيرة لحقوق الإنسان فضلاً عن تعريض المجتمع لخطر التدخل الأجنبي إضافة إلى دخول المجتمع مصيراً مجهولاً لايمكن التنبؤ به أو توقع نتائجه الخطيرة عليه وعلى المجتمعات المجاورة(**رابح واكد، ٢٠١١: ٩٢**).

ويظهر عدم تحقيق العدالة الاجتماعية في أن نصف سكان ريف الوجه القبلى يعانون من الفقر مقابل ١٧%من الريف في الوجه البحرى،حيث يعانى ٣٠% من سكان الحضر في الوجه القبلى من الفقر مقابل ١٠% في حضر الوجه البحرى(**الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٢: ١٠٠-١٣٥**).

إن العدالة الاجتماعية لاتعنى المساواة المطلقة في أنصبة أفراد المجتمع من الدخل القومى أو الثروة القومية، لكن المفهوم الشامل للعدالة الاجتماعية أن توزع الأنصبة على نحو يراعي الفروق الفردية بين الناس في أمور كثيرة والتى منها الفروق في الجهد المبذول والمهارة والتأهيل العلمى وغير ذلك، فالمساواة هى في الأساس مساواة في الحقوق والواجبات، ومساواة أو تكافوء في الفرص، فالمساواة في الحقوق تنصرف إلى الحق في التعليم والصحة والمأوى والحق في الحرية وغيرها، ولاتكفي المساواة في الفرص لتحقيق العدالة الاجتماعية إلا بتوافر خمس شروط أولها: إزالة العوائق التى تؤدى إلى التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين وثانيهما وفرت الفرص، وثالثها التمكين بمعنى تمكين الأفراد للاستفادة من الفرص المتاحة والتنافس عليها بما يتوافر من قدرات، ورابعها خلق الظروف التى تهيئ للناس فرصاً حقيقية للحكم على نوعية الحياة التى ينشدونها وأخيراً السعي المستمر لتصحيح الفروق الكبيرة في توزيع الدخل والثروة(**إبراهيم العيسوى، ٢٠١٢: ٨-٩**).

ويتضمن تحقيق العدل اجتماعياً تحقيق الحرية؛ فالحرية هي حالة التحرير من القيود التي تكبل طاقات الإنسان وإنتاجه، سواء كانت قيودا مادية أو معنوية، فهي تشمل التخلص من العبودية لشخص أو جماعة أو التخلص من الضغوط المفروضة. إن الحرية هي إمكان اتخاذ الفرد-من دون أي جبر أو ضغط خارجي-قرارا أو

تحديد خيار من عدة إمكانات موجودة. يشير الإسلام إلى الحرية حيث لا وساطة بين العبد وربه، وذلك في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُون ﴾ (سورة البقرة، الآية ١٨٦)، كما يؤكد الإسلام على أنه لا قداسة لفرد بعينه، فالبشر جميعا من أصل واحد: (أنتم بنو آدم وآدم من تراب(**أبو داود السجستانى، دت**).

إن الحرية حق من حقوق الإنسان وحاجة من حاجاته الجديرة بالإشباع، ويمث الحق في الحرية المبدأ الأول للعدالة الإجتماعية ومضمونه أن لكل فرد حقاً متساوياً في أوسع حرية أساسية ممكنة ومتوافقة مع حرية مناظرة للآخرين وتشمل الحرية حرية الفكر والضمير والتعبير عن الرآى والتنظيم والتظاهر السلمى وما إليها من الحريات السياسية والحريات الضرورية لصيانة كرامة الفرد (**إبراهيم العيسوى: ٢٠١٤، ٤٥**).

أن الحريات العامة هي حقوق طبيعية للإنسان وثيقة الصلة بالطبيعة الإنسانية. وبالتالي فإن للفرد بحكم آدميته حقوقاً مستمدة من طبيعته وتولد معه، ولا يمكن التنازل عنها أو التصرف فيها، فهي تسبق التنظيم السياسي وتسمو على الدولة، وبالتالي فالمهمة الأساسية للدولة حتى تحقق العدالة هي العمل على احترام وضمان هذه الحقوق ومنها الحرية Renteln)، A. d. ،(47 ;1990 .

ومن الآثار المترتبة على غياب مبدأ العدل اجتماعياً محاولة الغرب فرض نموذج مفهوم الحرية على الشعوب الأخرى في إطار محاولة فرض سيطرته وخدمة مصالحه القومية، وهو يستغل ذلك سياسيا، كما حدث في العلاقات الدولية، وفي الدفاع عن حرية بعض الأقليات بهدف زعزعة وضرب النظم السياسية المخالفة لقيمه وتوجهاته، أو الخارجة عن الشرعية الدولية والنظام الدولي.

ومن أهم العناصر التى ينبغى توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية التكافل الاجتماعي؛ ويقصد به أن تساهم الدولة والأغنياء في مساعدة الفقراء والمهمشين من خلال البرامج الاجتماعية والدعم والمشاركة المجتمعية من الشركات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية

ودور الرعاية ودور العبادة وأهل الخير ومؤسسات الزكاة ومن أهمها(**طارق عبد العال حماد، دت، ٣٤**):

١- تقرير نظم معاشات لمن لا عائل لهم.

٢- توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.

٣- توفير السكن لمن تتهدم بيوتهم وتنقصهم القدرة المالية.

ومن أهم الآثار المترتبة على غياب مبدأ العدل اجتماعياً، غياب التكافل الاجتماعي، فالدعم: مثل دعم الطاقة والبوتاجاز ورغيف الخبز يتسرب إلي غير مستحقيه، كما تثار بشأنه مشكلات مثل هل الأفضل الدعم العيني أم الدعم النقدي أم المزج بينهما.

٢- الأبعاد التربوية وآثارها المترتبة على غياب العدل في المجتمع المصري.

من المعلوم أنه وسط التفاعلات والتحولات والتغيرات الآنية يقف النظام التعليمي مستجيباً لتلك المتغيرات والتفاعلات والتحولات؛ فنتيجة عدم العدالة في هيكل المجتمع الاجتماعي وبنائه الطبقي، تكون نظام تعليمي يعكس الخصائص الرئيسة للمجتمع، فالنظام التعليمي القائم ينطوي على قدر كبير من التفاوت في الفرص التعليمية(**محيا زيتون، ٢٠٠٥: ٨٩**).

ولبيان الآثار المترتبة على غياب مبدأ العدل تربوياً، يجب تناول الاتاحة التى يقدمها التعليم، حيث تعنى الإتاحة مدى قدرة النظام على توفير فرص متكافئة للسكان في سن التعليم للالتحاق بالنظام التعليمي، دون اعتبار للنوع أو المستوى الاقتصادى والاجتماعي أو اختلافات أخرى وتستهدف النظم التربوية والمبادرات الدولية كالتعليم للجميع والألفية استيعاب جميع الأطفال في سن التعليم، وقد استهدفت الحكومات المصرية المتعاقبة الإتاحة كأولوية أولى على مدار العهود السابقة، وقد أبلت بلاء حسن رغم ما صادف ذلك من عقبات مثل زلزال التسعينات والزيادة المضطردة في عدد السكان وفيما يلى عرض كمى مختصر لما أسفرت عنه جهود الحكومات المصرية في مجال الإتاحة مصنفاً وفق مراحل التعليم، مقاسة بمعدلات الاستيعاب والقيد الصافي والإجمالى إلى جانب المؤشرات الخام المدخلات كأعداد المدارس

والفصول والمخرجات كالتلاميذ المقيدين (مخرجات)(**الخطة الاستراتيجية للتعلـــيم، ٢٠١٤: ١٠**).

جـــدول(١) يبين تطور أعداد الطلاب بنين وبنات بالتعليم قبل الجامعي من عام ٢٠١٠ /٢٠١١ إلى عام٢٠١٥/٢٠١٦ (الملخص الإحصائي، ٢٠١٠-٢٠١٦)

العام الدراسي	نوع التعليم	بنين	نسبة الزيادة	بنات	نسبة الزيادة	جملة الطلبة	نسبة الزيادة
/٢٠١٠ ٢٠١١	حكومى	٨١٤٩٥٠٠	-	٧٨٠٩١٢٤	-	١٥٩٥٨٦٢٤	-
	خاص	٨٠٣٥١٢	-	٧٢٧١٤٤	-	١٥٣٠٦٥٦	-
	جملة	٨٩٥٣٠١٢	-	٨٥٣٦٢٦٨	-	١٧٤٨٩٢٨٠	-
/٢٠١١ ٢٠١٢	حكومى	٨٢٨١٢٦٢	-١.٥٩ %	٧٨٩٧١٤٥	%١.١١	١٦١٧٨٤٠٧	١.٣٥
	خاص	٨٣٨٧٦٤	%٤.٢٠	٧٥١٨٥٣	%٣.٢٨	١٥٩٠٦١٧	%٣.٧٦
	جملة	٩١٢٠٠٢٦	%١.٨	٨٦٤٨٩٩٨	%١.٣	١٧٧٦٩٠٢٤	%١.٥
/٢٠١٢ ٢٠١٣	حكومى	٨٥١٣٤٢٦	%٢.٧٢	٨١١١٣٣٢	%٢.٦٤	١٦٦٢٤٧٥٨	%٢.٦٨
	خاص	٨٨٢٧٢٤	%٤.٩٨	٧٩١٣٠٤	%٤.٩٨	١٦٧٤٠٢٨	%٤.٩٨
	جملة	٩٣٩٦١٥٠	%٢.٩	٨٩٠٢٦٣٦	%٢.٨	١٨٢٩٨٧٨٦	%٢.٨
/٢٠١٣ ٢٠١٤	حكومى	٨٥٨٥٩٨٧	%٠.٨٤	٨٢٣١٤٦١	%١.٤٥	١٦٨١٧٤٤٨	%١.١٤
	خاص	٩١٤٥٤٣	%٣.٤٧	٨٢٣٢٤١	%٣.٨٧	١٧٣٧٧٨٤	%٣.٦٦
	جملة	٩٥٠٠٥٣٠	%١.٠٩	٩٠٥٤٧٠٢	%١.٦٧	١٨٥٥٥٢٣٢	%١.٣٨
/٢٠١٤ ٢٠١٥	حكومى	٨٩٢٠٧١٥	%٣.٧٥	٨٥٣٠٣٥٤	%٣.٥٠	١٧٤٥١٠٦٩	%٣.٦٣
	خاص	٩٦٣٢٥٨	%٥.٠٥	٨٦٥٧٦٢	%٤.٩١	١٨٢٩٠٢٠	%٤.٩٨
	جملة	٩٨٨٣٩٧٣	%٣.٨٧	٩٣٩٦١١٦	%٣.٦٣	١٩٢٨٠٠٨٩	%٣.٧٥
/٢٠١٥ ٢٠١٦	حكومى	٩٢١٥٣٧١	%٣.١٩	٨٧٧٥٤٦٥	%٢.٧٩	١٧٩٩٠٨٣٦	%٣.٠٠
	خاص	١٠٢٢٠٨٤	%٥.٧٥	٩١٦٦٦٧	%٥.٥٥	١٩٣٨٧٥١	%٥.٦٥
	جملة	١٠٢٣٧٤٥٥	%٣.٤٥	٩٦٩٢١٣٢	%٣.٠٥	١٩٩٢٩٥٨٧	%٣.٢٥
/٢٠١٦ ٢٠١٧	حكومي	٩٥٣٩٤٤٣	%٣.٣٩	٩٠٦٩٢٨٢	%٣.٢٣	١٨٦٠٨٧٣٠	%٣.٣
	خاص	١٠٧٢٠١٢	%٤.٦	٩٦٠٦٦٧	%٤.٥	٢٠٣٢٦٧٩	%٤.٦
	جملة	١٠٦١١٤٥٥	%٣.٥	١٠٠٢٩٩٥٤	%٣.٣٦	٢٠٦٤١٤٠٩	%٣.٤٤

من الجدول (١) نلاحظ ما يلي:

- هناك زيادة في أعداد الطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي بشقيها العام والخاص، خلال المدة من عام (٢٠١٠/٢٠١١م)،وحتى عام(٢٠١٤/٢٠١٥م)، حيث بلغ عدد الطلاب والطالبات(١٧٤٨٩٢٨٠) عام(٢٠١٠/٢٠١١م)، بينما بلغ عددهم(١٩٩٢٩٥٨٧)عام ٢٠١٥/٢٠١٦م بنسبة زيادة قدرها(١٢.٢٤%)،كما بلغ عدد الطلاب عام(٢٠١٦/٢٠١٧م)(٢٠٦٤١٤٠٩) طالبا وطالبة بنسبة زيادة عن العام السابق(٣.٤٤%).

- وكانت هذه الزيادة فى كل من التعليم الحكومى والخاص، ففي التعليم الحكومى كان هناك زيادة مطردة في أعداد الطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي الحكومى خلال المدة من عام(٢٠١٠/٢٠١١م)، وحتى عام(٢٠١٤/٢٠١٥م)، حيث بلغ عدد الطلاب (١٥٩٥٨٦٢٤)عام(٢٠١٠/٢٠١١م)، بينما بلغ عددهم(١٧٩٩٠٨٣٦)عام (٢٠١٥/٢٠١٦م) بنسبة زيادة قدرها (١١.٢٩%)، كما بلغ عدد الطلاب عام (٢٠١٦/٢٠١٧م) (١٨٦٠٨٧٣٠) طالبًا وطالبة بنسبة زيادة عن العام السابق (٣.٣%).

- الزيادة المطردة في أعداد الطلاب بمرحلة التعليم قبل الجامعي الخاص خلال المدة من عام(٢٠١٠/٢٠١١م)، حتى عام(٢٠١٤/٢٠١٥م)،حيث بلغ عدد الطلاب(١٥٣٠٦٥٦)عام(٢٠١٠/٢٠١١م)،بينما بلغ عددهم (١٩٣٨٧٥١)عام (٢٠١٥/٢٠١٦م) بنسبة زيادة قدرها (٢١.٠٤%)، كما بلغ عدد الطلاب عام (٢٠١٦/٢٠١٧م)(٢٠٣٢٦٧٩) طالباً وطالبة بنسبة زيادة عن العام السابق(٤.٦%).

وبالرغم من مرور عقود طويلة من الإصلاح التعليمي، إلا أنه مازالت هناك أزمة حقيقية في عدم تكافؤ الفرص بين الطلاب سواء على مستوى تعميم التعليم أو جودته أو نوعيته، ومنها التزايد الكبير في أعداد الطلاب الذين لا يجدون لهم مكاناً في المدرسة، حيث تشير بعض التقديرات الإحصائية إلى أن إجمالي عدد المدارس الابتدائية على مستوى الجمهورية بلغ (١٧٦١٩) مدرسة (١٤)، وهو عدد قليل لا يتناسب مع الأعداد المتزايدة للتلاميذ الذين يبلغون السن القانونية للالتحاق بالمدرسة في كل عام، والذين يقدر عددهم بـ (٩٩٠٦٢٤٩) طالب وطالبة، وأن عدد مدارس التعليم الثانوي العام بلغ (٢٩٩٤) مدرسة، وهذا العدد لا يتناسب أيضاً مع أعداد الطلاب المقبولين في مرحلة التعليم الثانوي والذين يقدر عددهم بـ (١٤٥٥٤٧٢) طالب وطالبة سنوياً (١٥)، مما يخلق مشكلة أخرى كبيرة، تؤثر بشكل مباشر على جودة العملية التعليمية وهي ارتفاع كثافة التلاميذ في الفصول الدراسية، وأشارت أحد التقارير الإحصائية إلى أن المدارس التي تعاني من كثافات عالية، تمثل نحو (٣٧.٨%) من إجمالي المدارس الحكومية على مستوى الجمهورية، ونظراً لضعف الإمكانات، فقد لجأ المسئولون إلى نظام تعدد الفترات، من أجل حل هذه الأزمة،

الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المدارس التي تعمل بهذا النظام إلـــى (١٦.٧%) (**مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٣**).

ومن جانب آخر يشير الواقع الفعلي إلىأنه بالرغم من مجانية التعليم إلا أنه إلى الآن هناك أعداد من الملزمين مازالت حتى الأن خارج صفوف الدراســة، كمــا أن هناك تفاوتاً بين الأقاليم المختلفة تبدو أكثر وضوحاً في الريف عنها فــي الحضــر، خاصة ريف الوجه القبلى، حيث تنخفض نسبة البنات عن النين ويتجلى ذلك كلمــا ارتفع المستوى التعليمى،فنسب الملتحقات بالتعليم الابتدائ أفضل من التعليم الإعدادى وهو بدوره أحسن وضعا من التعليم الثانوى، حيث تبلغ نسب الإناث ما يقــرب مــن نصف المجتمع في كل المحافظات، ويرتفع العمر المتوقع لهن مقارنة بالنين، وفيمــا يتعلق بباقي المؤشرات سواء التعليمية والإلمام بالقراءة والكتابة منذ ١٥ سنة فما فوق والقيد بمراحل التعليم المختلفة، فهناك فروق بين الإناث والذكور في غالبية محافظات مصر، وفي محافظات الوجه القبلى خاصة، وعلى الرغم من الاهتمام بتعليم الفتيــات الذى انعكس على ارتفاع معدلات قيدهن في بعض المحافظات الحضــرية وبعــض محافظات الوجه البحرى ، إلا أن ذلك لايرجع فقط إلى ارتفاع معدلات قيدهن وإنمــا إلى تسرب نسبة ليست بالقليلة من البنين من صفوف الدراسة إلى مجال العمل لعــدم القدرة على تحمل نفقات التعليم، وهذا يمثل إخرل بمبدأ العدالة الاجتماعية(**تقريــر التنمية البشرية عن التنمية المحلية بالمشاركة، ٢٠٠٣م: ٢٢**).

ومن جانب آخر ومن الآثار السلبية لخرق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية التقليــل من شأن التعليم الحكومي والتأثير السلبي علي مكانته، فلقد اقتحم القطــاع الخــاص ساحة التعليم لتنمو مدارسه ومعاهده عاماً بعد عام، ومع تدنى أوضاع التعليم الرسمى، تنامى الطلب على المؤسسات الخاصة باعتبارها أفضل من التعليم الحكومى فى تهيئة المتعلمين لسوق العمل، واستأثر بذلك التعليم الخاص، ومعه التعليم الأجنبى الذى لحق به نتيجة الاستثمار فى التعليم، وكان هذا الإقبال من الشرائح الاجتماعية العليــا فــى المجتمع، وبعض من الطبقة الوسطى القادرين على تحمل مصروفاته، وكان لازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ومحدودى الدخل انعكاساتها على التعــدد فــى نمــاذج التعليم، وجاء هذا التعدد ليجسد الفوارق والفجوات الاجتماعية بين مختلف الشــرائح،

وفى فرصها فى الاستمتاع بالخدمات، ومن بينها خدمات حقوق التعليم"(**فتحى درويش عشيبة ٢٠٠٧: ١١**).

كذلك فإن من الآثار السلبية لغياب مبدأ تكافوء الفرص التعليمية العمل بنظام تعدد الفترات في بعض المدارس دون الأخرى، وتفاوت الكثافات الطلابية من فصل لآخر ومن مدرسة لأخرى، انتشار ظواهر تعليمية أخرى كالغياب والتسرب من التعليم والعنف والتأخر الدراسي والغش الجماعي والدروس الخصوصية، الأمرالذى يعكس الوضع السيئ الذي وصل إليه النظام التعليمي، والذى يؤدي إلى نسف مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية من الأساس، حيث أنه في ظل انتشار وتفشي ظاهرة الدروس الخصوصية والغش الجماعي وانتشار مدارس التعليم الخاص والأجنبي، أصبحت الخدمة التعليمية تقدم في مصر لمن يملك وليس لصاحب الجدارة العلمية وهو اتجاه يتسع في المجتمع المصري خلال العقود الأخيرة، إلى درجة أن الخدمة التعليمية سارت سلعة لا يحصل عليها إلا القادر على دفع ثمنها في السوق، بصفة مباشرة في حالة الحصول على مقابل للخدمة، وبصفة غير مباشرة بالنسبة للحصول على مستلزمات العملية التعليمية وكتب وأدوات مدرسية، وثالث الأمرين هو سيادة نظام القيم السلعي على العلاقة بين أطراف العملية التعليمية، حيث حلت بشكل كبير العلاقة السلعية مقام العلاقة التربوية(**محمد دويدار، ١٩٩٧، ص٣٤**).

وإذا كان قطاع التعليم في مصر أحد أهم قطاعات المجتمع التي يغيب عنها العدالة نتيجة غياب لعدم وجود تكافوء في الفرص التعليمية،ومن ثم يجب تحقيق العدل في التعليم؛ باعتباره حقاً أساسياً لجميع أبناء المجتمع، وخاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي، وذالك لضرورته في تشكيل شخصية الإنسان وضمان مستقبله وانعكاس ثقافته على تطور مجتمعه وتحضره(**جمال الدهشان، ٢٠١٥: ١٠٤**)، ومن ثمَّ فشرط تحقق العدالة التعليمية هو تقديم الخدمات التعليمية بمستوى واحد وبجودة عالية لكل طبقات الشعب.

إن نظام التعليم في مصر لم يصل بعد إلى صياغة متوازنة تحقق العدالة التعليمية بين الفئات الاجتماعية المختلفة، بل إن معطيات الواقع في المرحلة الأخيرة وما يغص به من اختلالات تشير إلى أن هذه العدالة أضحت أبعد عن التحقيق من أى

وقت مضى، وبالرغم من كثرة الندوات والمؤتمرات والوثائق الرسمية التى عالجت مشكلات التعليم خلال العقود الثلاثة الأخيرة، إلا أن أياً منها لم يتوافر على موضوع العدالة الاجتماعية ومدى تحققها على أرض الواقع في هذا المجال الحيوى، وإذا كانت تلك المؤتمرات والندوات وخاصة الرسمية منها قد شخصت أزمة التعليم المصري في تدهور أحوال المعلم، ونقص المبانى المدرسية، وانخفاض مستوى المناهج الدراسية عن المستوى المطلوب، واستفحال الدروس الخصوصية، فإنها بذلك تكون قد أغفلت عن واحدة من أهم المشاكل التى تواجه التعليم المصري، بل والمجتمع كله في حاضره ومستقبله، وهى وهى مشكلة اختلال موازين العدالة الاجتماعية، وتفريغ مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين في الحصول على حقهم في التعليم من مضمونه(**إبراهيم البيومى، ٢٠٠٧: ٣١**).

ومن أهم الآثار المترتبة على غياب العدالة التعليمية انتشار الدروس الخصوصية والكتب الخارجية، تلك المشكلة التى تعد أحد الآثار المصاحبة للاختلالات التى عانى منها التعليم والنظام الاجتماعي بشكل عام ، وقد استفحلت تلك المشكلة منذ بداية التسعينيات، حتى أطلق عليها إسم التعليم الموازى، أو التعليم غير الرسمي(**سعيد إسماعيل على، ١٩٨٨: ١٩٦**).

لقد انتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية في مصر في جميع مراحل التعليم، وفي جميع مواده ومقرراته، وفي جميع أنحاء البلاد الريف منها والحضر،ولم تفلح المحاولات التى بذلت للقضاء على هذه المشكلة في مجرد الحد من انتشارها، بل جرى استحداث مجموعات التقوية داخل المدراس بشكل رسمى مقابل رسوم تفرض على التلاميذ(**عادل عازر، ١٩٩٠: ١٩٣-١٩٤**).

وتضر مشكلة الدروس الخصوصية العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية، حيث أنها تحرم أبناء غير القادرين مرتين؛ مرة لعجزهم عن الاستفادة بالدروس الخصوصية والكتب الخرجية لعدم قدرتهم على دفع المقابل المادى المطلوب، ومرة أخرى لتقويضها مجانية التعليم الحكومى الذى لايتعلمون منه شيئاً في المدرسة، لأن بعض الأساتذة يتعمدون التقصير في أداء واجباتهم لتزيد حصتهم من الدروس الخصوصية والكتب والمذكرات الخارجية التى يسهم بعضهم في تأليفها وتسويقها

للتلاميذ، حتى أصبح " التفاوت على أساس القدرة الاقتصادية قائم في نطاق الدروس الخصوصية بين مدرس ومدرس، ومادة ومادة، ومدينة وقرية(**حامد عمار، ٢٠٠١: ٤٠**).

ومن الآثار التى ترتبيت على غياب العدل التعليمي الازدواجية المركبة، وهى من المشكلات القديمة المستمرة حتى اليوم ، وقد أخذت صوراً متعددة ومتزايدة بمرور السنين، حتى وصلت في الوضع الراهن إلى ازدواجية مركبة ومعقدة، تتمثل في وجود تعليم حكومى عادى وتعليم حكومى بمصروفات(تجريبي)، وتعليم حكومى وتعليم خاص(لغة عربية)، وتعليم حكومى وتعليم خاص(لغات)،وتعليم دينى وآخر مدنى، وتعليم وطنى وآخر أجنبى، وتعليم مدنى وآخر عسكرى(**سعيد إسماعيل على، ٢٠٠٤: ٢٧-٢٨**) .

ولا تخل هذه الازدواجية المركبة فقط بحظوظ التلاميذ من العلم والمعرفة من بداية المسار التعليمى نتيجة اختلاف المستوى بين التعليم الخاص والعام، والوطنى والأجنبي، ونتيجة ما يتطلبه التعليم المتميز (الخاص والأجنبي) من مصروفات باهظة لايقدر عليها إلا أبناء الفئات الغنية، وإنما تخل هذه الازدواجية أيضاً بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص عند نهاية المسار التعليمى والخروج إلى الحياة العملية.

إن السلطة في هذا المجتمع لا تعترف بمجال خاص للنشاط الفردي بل يكون للسلطة حق التدخل في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية – ومن بين الإجراءات التي اتخذتها السلطة: لتحقيق العدل التربوي على مجانية التعليم لجميع الأطفال بالمدارس العامة Honsem، c. R. ،1999 ،(p56).

نتائج البحث :

توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- يسعى المجتمع المصري انطلاقاً من أن العدل أحد حقوق الإنسان، بل ومبدأ مهم يحتوى على مجموعة من القيم؛ لتحقيق الأمن والأمان داخل المجتمع ومن ثم الاستقرار والطمأنينة.

٢- العدل مبدأ أخلاقي يتم في ضوئه المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات، وفي توزيع الفرص، وفي الثواب والعقاب.

٣- من الآثار الدالة على عدم وجود العدل أن نصف سكان ريف الوجه القبلى يعانون من الفقر مقابل ١٧%من الريف في الوجه البحرى،حيث يعانى ٣٠% من سكان الحضر في الوجه القبلى من الفقر مقابل ١٠% في حضر الوجه البحرى.

٤- يتضمن تحقيق العدل اجتماعياً تحقيق الحرية؛ فالحرية هي حالة التحرير من القيود التي تكبل طاقات الإنسان وإنتاجه، سواء كانت قيودا مادية أو معنوية.

٥- ومن الآثار المترتبة على غياب مبدأ العدل اجتماعياً محاولة الغرب فرض نموذج مفهوم الحرية على الشعوب الأخرى في إطار محاولة فرض سيطرته وخدمة مصالحه القومية.

٦- من الآثار المترتبة على غياب مبدأ العدل تربوياً، عدم توفير فرص متكافئة للسكان في سن التعليم للالتحاق بالنظام التعليمي.

٧- من الآثار المترتبة على غياب العدل تربوياً انتشار الدروس الخصوصية والكتب الخارجية، تلك المشكلة التى تعد أحد الآثار المصاحبة للاختلالات التى عانى منها التعليم والنظام الاجتماعي بشكل عام.

٨- من الآثار المترتبة على غياب العدل تربوياً، خرق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية عن طريق التقليل من شأن التعليم الحكومي والتأثير السلبي علي مكانته.

٩- من الآثار المترتبة على غياب العدل تربوياً، الازدواجية المركبة للتعليم بين التعليم العام والخاص، والتعليم الدينى والمدنى.

توصيات البحث

توصل البحث لمجموعة من التوصيات منها:

١- توصيات خاصة بتطبيق مبدأ العدل اجتماعياً

- إزالة العوائق التى تؤدى إلى التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين.
- تمكين أبناء المجتمع للاستفادة من الفرص المتاحة والتنافس عليها بما يتوافر من قدرات.
- تحقيق الحرية، من خلال التحرر من العبودية لشخص أو رئيس أو حكومة.

- طرح مفهوم الحرية الغربية مع وضع قيود لها لكى تتطابق مع المجتمع المصري.

- طرح نماذج مختلفة للتكافل الاجتماعي في المجتمع بحيث تتمكن الدولة في أن تساهم الدولة والأغنياء في مساعدة الفقراء والمهمشين من خلال البرامج الاجتماعية والدعم والمشاركة المجتمعية من الشركات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب.

- إنشاء جمعيات للتضامن الاجتماعي، بحيث يصبح التضامن الاجتماعي مشروع قومى يخدم جميع أفراد المجتمع.

- بناء مؤسسات تدعم التكافل الاجتماعي بين أبناء المجتمع.

- بناء مشروع قومى يعتمد على دعم التعاون بين أبناء الطبقات المختلفة من أجل تحقيق مبدأ العدل في المجتمع.

- الالتزام بالقوانين والتشريعات تحقيقاً لمبدأ العدل في المجتمع.

- بناء نظام تعليمى يدعم العدل داخل المجتمع وينمى قيم الحرية والعدالة الاجتماعية، التسامح، والتعاون، والأمانة.

- التوزيع العدال للثروات داخل المجتمع ، مع المحافظة على ذلك التوزيع من أجل تحقيق مبدأ العدل.

- دعم الحكومة للطبقات الفقيرة من المجتمع للمساواة بين أبناء المجتمع.

٢-توصيات خاصة بتطبيق مبدأ العدل تربوياً

- التوسع في إنشاء مدارس داخل المدن والقرى من أجل إتاحة التعليم لجميع أفراد الشعب ذكوراً وإناثاُ أغنياء وفقراء تحقيقا للمساواة بينهم.

- تحسين جودة التعليم، برفع ميزانية التعليم من أجل تطوير التعليم ليواكب المتغيرات المجتمعية المحلية والعالمية.

- الاتزام بمجانية التعليم دون المساس بها، مع تدعيم تعليم الفقراء، من خلال المنح المقدمة لهم.

- التعليم للجميع ومدى الحياة – حيث إن التعليم الذاتي- ركيزة أساسية يجب أن يبنى عليها التعليم، فلم يعد ممكناً في الوقت الحالي أن يكون التعليم للبعض، بل أن يكون التعليم للجميع.

- تقليل الكثافة الطلابية بالمدارس الحكومية لتواكب التعليم الخاص.

- العمل على جعل التعليم فترة دراسية واحدة، وليست فترتان من أجل تساوى فرص التعليم لجميع الطلاب.
- القضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية، بتفعيل العمل التعليمى من خلال المجموعات التعليمية بالمدرسة.
- طرح قيم الأمانة وتطبيقتها للطلاب، بهدف القضاء على ظاهرة الغش.
- التقليل من إنشاء مدارس التعليم الخاص من أجل سيادة مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية.
- تقديم الخدمات التعليمية بمستوى واحد وبجودة عالية لكل طبقات الشعب.
- القضاء على ظاهرة الكتب الخارجية وعمل كتاب تعليمى موحد للمادة الواحدة.
- دعم مبدأ مواصلة التعلم مدى الحياة، حتى يستطيع أن يعلم نفسه ويطورها مع مرور الزمن.
- ترسيخ مفاهيم المواطنة و الحوار والمسامحة والتعاون والأمانة بين الطلاب.
- إكساب الطلاب القيم الإيمانية بجوانبها المختلفة العقدية والأخلاقية، مع إكسابهم الطرق الصحيحة للمعاملات الإسلامية.
- ترسيخ قيم الإسلام السمحة في قلوب المتعلم، من خلال تأكيد مبادء الشريعة الإسلامية، وتطوير فهم أعمق للدين الإسلامي والأديان الأخرى. وتنمية القيم الخلقية بتوجيه سلوك الطلاب نحو نموذج إسلامي صحيح.
- المحافظة على فطرة التلميذ وتعهده بالعقيدة الإسلامية السليمة، وتأكيد انتماء التلميذ لأمته الإسلامية.
- ترسيخ المساواة بين جميع الطلاب وفق معايير علمية تستند إلى التوجيه والإرشاد التربوي والمهني، تحقيقاً لمبدأ تكافوء الفرص التعليمية.
- ممارسة الحرية عن طريق الحوار والإقناع مع احترام الرأي الآخر نتيجة التعامل الإنساني مع الطالب.
- بناء مناهج تعليمية توضح مواقف علمية تربوية تتبنى قيم التوحيد وعمارة الأرض ، والأمانة، والمساواة، تحقيقاً لمبدأ العدل.
- اختيار محتويات المناهج في ضوء الأصل الثابت للعقيدة الإسلامية استرشاداً بالقرآن الكريم والسنة النبوية.
- أن تراعي المناهج المعارف والمهارات المشتركة بين التلاميذ، إلى جانب تقديم مناهج تراعي تعدد البيئات، والفروق بين الجنسين، والبعدين الديني والتقني.

المراجع العربية

١. إبراهيم البيومى غانم: التطور التاريخي للعدالة التعليمية، **مجلد العدالة الاجتماعية في التعليم ما قبل الجامعى دراسة للمنظومة التعليمية**، المجلد ٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٢. إبراهيم العيسوى: **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠١٤م، ص٤٥.

٣. إبراهيم العيسوى: الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد الربيع العربي حالة مصر، **المنتدى الإقليمي حول اقتصاديات الربيع العربي**، المعهد العربي للتخطيط، المملكة الأردنية الهاشمية، ١٧-١٨ديسمبر، ٢٠١٢م.

٤. إبراهيم مصطفى وآخرون: **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، القاهرة، دت.

٥. أبو الأعلى المودودي: **مفاهيم إسلامية حول الدين والدولة**، ترجمة خليل أحمد حامدي، دار القلم، الكويت، ١٩٧٤م.

٦. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي: **معجم مقاييس اللغة**،ج١٧، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٩م.

٧. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني: **السنن**، أبواب النوم، باب في التفاخر بالأحساب، د ت، حديث رقم (٥١١٦)، دار الفكر، القاهرة، دت .

٨. أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الاندلسي القرطبي الظاهري: **الأخلاق والسير في مداواة النفوس**، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

٩. أبى عثمان عمرو ابن بحر الجاحظ: **تهذيب الأخلاق**، تحقيق أبو حذيفة إبراهيم ابن محمد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٩٨٩م.

١٠. أحمد أبو زيد: دولة العدل الاجتماعى مركزية القيمة ولامركزية الحكم، **مجلة أوراق للحوار**، الإصدار الأول، إبريل، ٢٠١١م.

١١. أحمد بن عبد الرحمن الصويان: العدل شريعة المصلحين، التقرير الاستراتيجى الثامن، **مجلة البيان** ، الكويت، ٢٠١١م.

١٢. أحمد محمد عيسي: العدل في القرآن الكريم، **رسالة دكتوراه** ، كلية أصول الدين والدعوة جامعة الأزهر، القاهرة، ١٩٨١.

١٣. جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيري كاظم: **مناهج البحث في التربية وعلم النفس**،ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٤. جمال علي الدهشان: رؤية مقترحة لتطوير نظم القبول بالجامعات المصرية الحكومية لتحقيق العدالة الاجتماعية في التعليم، العدد (٢)، **مجلة نقد وتنوير**، القاهرة، ٢٠١٥م.

١٥. **الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب السنوى**، سبتمبر، القاهرة،٢٠١٢م.

١٦. حامد عمار: **مواكبة مناهج التعليم لمتغيرات التقدم العلمي والتكنولوجي، سلسلة قضايا إسلامية، نحو مشروع حضاري لنهضة العالم الإسلامي**،المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠١م.

١٧. حسن السيد حسن خليل: المتطلبات التربوية لمبدأ العدل في الإسلام، **رسالة دكتوراه** ؛قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر ؛٢٠١٠م.

١٨. **الخطة الاسترتيجية للتعليم قبل الجامعي٢٠١٤-٢٠٣٠م: التعليم المشروع القومي لمصر معا نستطيع تقديم تعليم جيد لكل طفل**، وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ٢٠١٤م.

١٩. رابح واكد: العدل في الإسلام رؤية إنسانية وتربوية، العدد(١٨)، **مجلة دراسات**، الجزائر، ٢٠١١م.

٢٠. سعيد إسماعيل على: **ازدواجية التعليم وآثرها على ثقافة الأمة**، بحث مقدم إلى مؤتمر الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، مركز البحوث والدراست السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٦-٩ ديسمبر٢٠٠٤م.

٢١. سعيد إسماعيل على: **التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين**، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨م.

٢٢. سيد جان بيان: مشكلة الفقر وعلاجها في القرآن الكريم، **رسالة دكتوراه**، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر بالقاهرة، ١٩٨١.

٢٣. شبل بدران: النظام التعليمي وحقوق الإنسان في الوطن العربي، العدد( )٧٢، **مجلة الوحدة، المجلس القومي للثقافة العربية**، المغرب، ١٩٩٠م، ص ص٨٢-٩٨ .

٢٤. طارق عبد العال حماد: اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية، العدد(٩٢)، **مجلة البحوث المالية والضريبية**، الجمعية المصرية للمالية والضرائب، مصر.

٢٥. عادل عازر: العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا، جـ(٢٨)، العدد(١)، **المجلة الاجتماعية القومية**، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٠م.

٢٦. عباس محمود العقاد: الفلسفة القرآنية – مجموعة القرآن والإنسان، دار الكتاب العربي، بيروت،١٩٧١م.

٢٧. على بن محمد السيد الشريف الجرجانى: **التعريفات**، ط٢، دار الكتاب العربي، ١٩٩٢م.

٢٨. عوض توفيق عوض:علاقة مجانية تعليم المرحلة الأولي في مصر بالعدالة الاجتماعية بين التلاميذ، دراسة تاريخية من ١٩٢٣ إلى ١٩٨١، **رسالة ماجستير**، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢.

٢٩. فتحي درويش عشيبة: **أدوار الإدارة الجامعية في مصر علي ضوء التحديات المعاصرة**، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

٣٠. الفيروز أبادى: القاموس المحيط ، مطبعة مصطفى الحلبي وأولاده، القاهرة، ١٩٥٢م.

٣١. كمال احمد عبد رباح :مفهوم الحرية في الفكر الاسلامى وأثره في التربية ، **رسالة دكتوراه** ، كلية البنات للعلوم والآداب والتربية ، القاهرة، ١٩٨٦م

٣٢. محمد إبراهيم أحمد: العقيدة الصحيحة وأثرها في حياة الأمة، العدد(٢)، **مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية**، السودان، ٢٠١١م.

٣٣. محمد الغزالي: **الإسلام والأوضاع الاقتصادية**، ط٦، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٣م.

٣٤. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازى: **مختار الصحاح**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م.

٣٥. محمد بن مكرم بن منظور: **لسان العرب**،ج٣، ط٣، دار صارت، بيروت، ١٤١٤ه،.

٣٦. محمد خدورى: **مفهوم العدل في الإسلام**، دار الحصاد للنشر والتوزيع، سوريا، ١٩٩٨م.

٣٧. محمد دويدار: الدلالة الثقافية للنظام التعليمي في مصر، العدد (٧)، **مجلة سطور**، القاهرة، يونيو ١٩٩٧م.

٣٨. محمد عبد الشفيع: نظرة إلى القيم الاجتماعية في مصر في ضوء نقد مفهوم التحديث، العدد(١)، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، ٢٠١٣م، القاهرة.

٣٩. محيا زيتون: **التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،٢٠٠٥م.

٤٠. **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: التعليم في مصر حقائق وآراء**، ج. م. ع، مجلس الوزراء، مارس ، مصر ، ٢٠١٣ م.

٤١. معهد التخطيط القومي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية عن التنمية المحلية بالمشاركة**، ٢٠٠٣م.

٤٢. **الملخص الإحصائى للتعليم ما قبل الجامعى**: إحصاء بإعداد الطلاب والفصول والمدارس بمرحلة التعليم قبل الجامعي فى المدة من ٢٠١٠ / ٢٠١١ م إلى ٢٠١٥ / ٢٠١٦م.

٤٣.نبيه أبو اليزيد متولي :القيم التربوية المتضمنة في مبدأ الشورى في الإسلام ، **رسالة دكتوراه** ، قسم أصول التربية، كلية التربية ، جامعة طنطا، ١٩٩٢م .

المراجع الأجنبية

42- Renteln ، A. d. ، (1990) ، **International Human Rights** ، Universalism versus Relativism ، Frontiers of Anthropology ، vol. co ، sage publications ، Inc. ، New – bury park . California. P. 47.

43- Honsem ، c. R. ، (1999) ، **Socialism** ، **Marxism and Humon Rights** ، http: // www. human rights reference. com l chapel ، html